يفهم كلامهم؛ ظنَّ أنَّ غرضهم بهذه العبارة هو قراءة اللفظ دون التعرُّض للمعنى، وهو باطل، فإنَّ المراد بالتأويل المنفي هنا هو حقيقة المعنى وكنهه وكيفيته(١).

قال الإمام أحمد رحمه الله: ((لا يوصَفُ الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، ولا يتجاوز القرآن والحديث))(٢).

وقال نُعيم بن حمَّاد (شيخ البخاري): ((مَن شبَّه اللهَ بخلقه؛ كفر، ومَن جحد ما وصف الله به نفسه؛ كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله تشبيهٌ ولا تمثيلٌ))(٣).

(لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ: لَا سَمِيَّ لَهُ، وَلَا كُفْءَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لهُ).

قوله: ((**لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ: لَا سَمِيَّ لَهُ ...**)) إلخ؛ تعليل لقوله فيما تقدم إخبارًا عن أهل السُّنَّة والجماعة: ((لا يكيِّفون ولا يمثِّلون)).

---

(١) ومما يؤيِّد ذلك أنهم كانوا يقولون أحيانًا: ((تُمَرُّ كما جاءت؛ بلا كيف))، وما كانوا يقولون: ((تُمَرُّ كما جاءت بلا معنى))، فعُلِمَ من ذلك أنهم يُثْبِتُون المعنى، وينفون الكيف.
والشارح يعني بقوله: ((حقيقة المعنى))؛ أي: الكيفية؛ يفرق بين المعنى وحقيقة المعنى، فيثبتون المعنى وينفون حقيقته، وهي الكيفية.

(٢) انظر: ((مجموع الفتاوى)) (٥/٢٦).

(٣) أورده الذهبي بإسناده في كتاب ((العلو))، وقال الألباني في ((مختصر العلو)) (ص١٨٤): ((وهذا إسنادٌ صحيحٌ)). اهـ
ونُعَيم بن حماد: هو أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخُزاعي المروزي، قال الخطيب: ((يقال إنه أوَّل من جمع المسند في الحديث)). وهو أعلم الناس بالفرائض، كان شديد الرد على الجهمية وأهل الأهواء، توفي سنة (٢٢٨هـ).

[معنى لا سمي له]

ومعنى: ((لا سَمِيَّ لـه)) أي: لا نظير لـه يستحقُّ مثل اسمه، أو لا مسامِيَ له يساميه، وقد دلَّ على نفيه قوله تعالى في سورة مريم: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]. فإنَّ الاستفهام هنا إنكاريٌّ، معناه النفي.

وليس المراد من نفي السميِّ أنَّ غيره لا يسمَّى بمثل أسمائه، فإنَّ هناك أسماء مشتركة بينه وبين خلقه، ولكنَّ المقصود أنَّ هذه الأسماء إذا سُمِّي الله بها؛ كان معناها مختصًّا به لا يَشْرَكُهُ فيه غيره، فإنَّ الاشتراك إنَّما هو في مفهوم الاسم الكلِّي، وهذا لا وجود له إلَّا في الذهن، وأمَّا في الخارج؛ فلا يكون المعنى إلا جزئيًّا مختصًّا، وذلك بحسب ما يضاف إليه، فإن أضيف إلى الرَّبِّ؛ كان مختصًّا به، لا يشاركه فيه العبد، وإن أضيف إلى العبد كان مختصًّا به لا يشاركه فيه الرب.

وأمَّا الكفء؛ فهو المكافئ المساوي، وقد دلَّ على نفيه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص:٤].

وأمَّا النِّدُّ؛ فمعناه المساوي المناوئ؛ قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢].

(وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى).

وأمَّا قوله: ((وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ))؛ فالمقصود به أنَّه لا يجوز استعمال شيءٍ من الأقيسة التي تقتضي المماثلة والمساواة بين المقِيس والمقِيس عليه في الشؤون الإلهية.

[قياس التمثيل] وذلك مثل قياس التمثيل الذي يُعرِّفه علماء الأصول بأنَّه إلحاق فرع بأصل في حكمٍ جامع؛ كإلحاق النبيذ بالخمر في الحرمة لاشتراكهما في علة الحكم، وهي الإسكار.

فقياس التمثيل مبنيٌّ على وجود مماثلة بين الفرع والأصل، والله عزَّ وجلَّ لا يجوز أن يُمثَّل بشيء من خلقه.

[قياس الشمول] ومثل قياس الشمول المعروف عند المناطقة بأنَّه الاستدلال بكليٍّ على جزئيٍّ بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكُلِّي.

فهذا القياس مبنيٌّ على استواء الأفراد المنْدَرِجة تحت هذا الكُلِّي، ولذلك يُحكَم على كل منها بما حُكِمَ به عليه. ومعلومٌ أنَّه لا مساواة بين الله عزَّ وجلَّ وبين شيء من خلقه.

[قياس الأولى] وإنَّما يُستعمل في حقه تعالى قياس الأوْلى، ومضمونه أنَّ كلَّ كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتَّصف به الخالق؛ فالخالق أولى به من المخلوق، وكلَّ نقصٍ تَنَزَّهَ عنه المخلوق؛ فالخالق أحق بالتنزُّه عنه.

[قاعدة الكمال] وكذلك قاعدة الكمال التي تقول: إنَّه إذا قُدِّر اثنان: أحدهما موصوف بصفة كمال، والآخر يمتنع عليه أن يتصف بتلك الصفة؛ كان الأول أكمل من الثاني، فيجب إثبات مثل تلك الصفة لله ما دام وجودها كمالًا وعدمها نقصًا.

(فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ.

ثُمَّ رُسُلُه صَادِقُونَ مُصَدَّقون؛ بِخِلَافِ الَّذِينَ يَقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا

يَعْلَمُونَ)

قوله: ((**فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ** ...)) إلى قوله: ((...**ثُمَّ رُسُلُه صَادِقُونَ مَصْدُوقُون**))؛ تعليلٌ لصحَّة مذهب السَّلف في الإيمان بجميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ فإنَّه إذا كان الله عزَّ وجلَّ أعلم بنفسه وبغيره، وكان أصدق قولًا وأحسن حديثًا، وكان رسله عليهم الصلاة والسلام صادقين في كل ما يخبرون به عنه، معصومين من الكذب عليه والإخبار عنه بما يخالف الواقع؛ وجب التعويل إذًا في باب الصفات نفيًا وإثباتًا على ما قاله الله وقاله رسوله الذي هو أعلم خلقه به، وأن لا يُتْرك ذلك إلى قول مَن يفترون على الله الكذب ويقولون عليه ما لا يعلمون.

[دلالة الكلام على المعاني]

وبيان ذلك أنَّ الكلام إنَّما تَقْصُر دلالته على المعاني المرادة منه لأحد ثلاثة أسباب: إمَّا لجهل المتكلم وعدم علمه بما يتكلَّم به، وإمَّا لعدم فصاحته وقدرته على البيان، وإمَّا لكذبه وغشه وتدليسه. ونصوص الكتاب والسنة بريئة من هذه الأمور الثلاثة من كل وجه، فكلام الله وكلام رسوله في غاية الوضوح والبيان؛ كما أنَّه المثل الأعلى في الصدق والمطابقة للواقع؛ لصدوره عن كمال العلم بالنسب الخارجية، وهو كذلك صادر عن تمام النصح، والشفقة، والحرص على هداية الخلق وإرشادهم.

فقد اجتمعت له الأمور الثلاثة التي هي عناصر الدلالة والإفهام على أكمل وجه.

فالرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلم الخلق بما يريد إخبارهم به، وهو

أقدرهم على بيان ذلك والإفصاح عنه، وهو أحرصهم على هداية الخلق، وأشدُّهم إرادة لذلك، فلا يمكن أن يقع في كلامه شيء من النقص والقصور؛ بخلاف كلام غيره؛ فإنَّه لا يخلو من نقص في أحد هذه الأمور أو جميعها، فلا يصح أن يُعْدَلَ بكلامه كلام غيره؛ فضلًا عن أن يُعْدَلَ عنه إلى كلام غيره؛ فإنَّ هذا هو غاية الضلال، ومنتهى الخذلان.

((وَلِهَذَا قَالَ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ المخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى المرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنَ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ)).

قوله: ((وَلِهَذَا قَالَ...)) إلخ؛ تعليلٌ لما تقدَّم من كون كلام الله وكلام رسوله أكمل صدقًا، وأتمُّ بيانًا ونصحًا، وأبعد عن العيوب والآفات من كلام كل أحد.

[معنى التسبيح]

و((سُبْحَانَ))؛ اسم مصدر من التسبيح، الذي هو التنزيه والإبعاد عن السوء، وأصله من السبح، الذي هو السرعة والانطلاق والإبعاد، ومنه فرسٌ سبوح؛ إذا كانت شديدة العدو.

وإضافة الرب إلى العزة من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو بدل من الرب قبله. فهو سبحانه ينزِّه نفسه عما ينسبه إليه المشركون من اتخاذ الصَّاحبة والولد، وعن كل نقص وعيب، ثمَّ يسلِّم على رسله عليهم الصلاة والسلام بعد ذلك؛ للإشارة إلى أنَّه كما يجب تنزيه الله عزَّ وجلَّ وإبعاده عن

كل شائبة نقص وعيب، فيجب اعتقاد سلامة الرسل في أقوالهم وأفعالهم من كل عيب كذلك، فلا يكذبون على الله، ولا يشركون به، ولا يغشُّون أممهم، ولا يقولون على الله إلا الحق.

قوله: ((والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين))؛ ثناءٌ منه سبحانه على نفسه بماله من نعوت الكمال، وأوصاف الجلال، وحميد الفعال، وقد تقدم الكلام على معنى الحمد، فأغنى عن إعادته.

(وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيما وَصَفَ (وَسَمَّى)[1] بِهِ نَفْسَهُ بينَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ).

لـمَّا بيَّن فيما سبق أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يصفون الله عزَّ وجلَّ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، ولم يكن ذلك كله إثباتًا ولا كله نفيًا؛ نبَّه على ذلك بقوله: ((وهو سُبْحَانَه قَدْ جمَعَ...)) إلخ.

واعلم أنَّ كلًّا من النفي والإثبات في الأسماء والصفات مجملٌ ومفصَّلٌ.

[الإجمال في النفي]

أمَّا الإجمال في النفي؛ فهو أن يُنفَى عن الله عزَّ وجلَّ كلُّ ما يضادُّ كماله من أنواع العيوب والنقائص؛ مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩]، [المؤمنون: ٩١].

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

[التفصيل في النفي] وأمَّا التفصيل في النفي؛ فهو أن يُنَزَّهَ الله عن كل واحد من هذه العيوب والنقائص بخصوصه، فينَزَّهُ عن الوالد، والولد، والشريك، والصاحبة، والند، والضد، والجهل، والعجز، والضلال، والنسيان، والسِّنة، والنوم، والعبث، والباطل... إلخ.

ولكن ليس في كتاب الله ولا في السنة نفيٌ محضٌ؛ فإنَّ النفي الصرف لا مدح فيه، وإنَّما يُراد بكل نفيٍ فيهما إثبات ما يضاده من الكمال: فنفي الشريك والند؛ لإثبات كمال عظمته وتفرُّده بصفات الكمال، ونفي العجز؛ لإثبات كمال قدرته، ونفي الجهل؛ لإثبات سعة علمه وإحاطته، ونفي الظلم؛ لإثبات كمال عدله، ونفي العبث؛ لإثبات كمال حكمته، ونفي السِّنة والنوم والموت؛ لإثبات كمال حياته وقيُّومِيَّتِه.. وهكذا.

ولهذا كان النَّفي في الكتاب والسنة إنَّما يأتي مجملًا في أكثر أحواله؛ بخلاف الإثبات؛ فإنَّ التفصيل فيه أكثر من الإجمال؛ لأنَّه مقصود لذاته.

[الإجمال في الإثبات] وأمَّا الإجمال في الإثبات؛ فمثل إثبات الكمال المطلق، والحمد المطلق، والمجد المطلق، ونحو ذلك؛ كما يشير إليه مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

[التفصيل في الإثبات] وأمَّا التفصيل في الإثبات؛ فهو متناوِلٌ لكل اسم أو صفة وردت في الكتاب والسنة، وهو من الكثرة بحيث لا يمكن لأحد أن يحصيه؛ فإنَّ منها ما اختص الله عزَّ وجلَّ بعلمه؛ كما قال عليه الصلاة والسلام:

((سبحانك لا نحصي ثناءً عليكَ أنت كما أثنيتَ على نفسك))[1].

وفي حديث دعاء المكروب: ((أسألك بكل اسم هو لك؛ سميتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك أو علَّمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك))[2].

(فَلَا عُدُولَ لأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَ بِهِ المرْسَلُونَ؛ فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ المسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ الله عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ والصَالِحِينَ).

[الصراط المستقيم] قوله: ((**فلا عُدُولَ**...)) إلخ؛ هذا مترتِّبٌ على ما تقدم من بيان أنَّ ما جاء به الرسل عليهم الصلاة والسلام هو الحق الذي يجب اتِّباعه، ولا يصحُّ العدول عنه، وقد علل بأنَّه الصراط المستقيم، يعني الطريق السوي القاصد الذي لا عوج فيه ولا انحراف.

والصراط المستقيم لا يكون إلا واحدًا؛ من زاغ عنه أو انحرف وقع في طريقٍ من طرق الضلال والجَور؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾[الأنعام:١٥٣]

---

(١) رواه مسلم (٤٨٦) عن عائشة مرفوعًا: ((اللهُمَّ إنِّي أعوذ برضاك من سَخَطِكَ، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك)).

(٢) رواه أحمد في ((المسند)) (١/٣٩١ و٤٥٢)، والحاكم في ((المستدرك)) (١/٥٠٩)، وابن حبان في ((صحيحه))، وصححه ابن القيم في ((بدائع الفوائد)) (١/١٦٦) وفي ((الصواعق المرسلة)) (٣/٩١٣)، وصحح إسناده أحمد شاكر في ((المسند)) (٥/٢٦٦)، وصححه الألباني في ((السلسلة الصحيحة)) (١٩٨).

والصراط المستقيم هو طريق الأمَّة الوسط، الواقع بين طرفي الإفراط والتفريط، ولهذا أمرنا الله عزَّ وجلَّ وعلَّمنا أن نسأله أن يهدينا هذا الصراط المستقيم في كل ركعة من الصلاة؛ أي: يلهمنا ويوفقنا لسلوكه واتباعه، فإنَّه صراط الذين أنعم الله عليهم من النَّبيِّين والصدِّيقين والشهداءِ والصالحين وحَسُنَ أُولئك رفيقًا.

[آيات الصفات]

[سورة الإخلاص]

((وَقَدْ دَخَلَ فِي هذِهِ الْجُمْلَةِ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الإِخْلَاصِ الَّتِي تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، حَيثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١-٤])).

قوله: ((وَقَدْ دَخَلَ ...)) إلخ؛ شروعٌ في إيراد النصوص من الكتاب والسنة المتضمِّنة لما يجب الإيمان به من الأسماء والصفات في النفي والإثبات.

وابتدأ بتلك السورة العظيمة؛ لأنَّها اشتملت من ذلك على ما لم يشتمل عليه غيرها، ولهذا سُمِّيَتْ سُورة الإخلاص؛ لتجريدها التوحيد من شوائب الشرك والوثنية.

روى الإمام أحمد في ((مسنده)) عن أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه في سبب نزولها: أنَّ المشركين قالوا: يا محمد! انسب لنا ربك. فأنزل الله تبارك